الشخصية القانونية كأساس للمسئولية المدنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

إعداد

الباحثة / امنة محمد عبدالله الكشر

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الحادى عشر يناير–2025

الجزء الأول

مُقـــدِّمـة

أولاً: موضوع البحث:-

يشهدُ عالمنا في العصر الحالي ثورة رقمية هائلة في كافة نواحي ومجالات الحياة المختلفة، راجع ذلك إلى الذكاء الاصطناعي، والذي يعتمد هذا الأخير على التقنية والبرمجة الحديثة المتطورة، حيث بدأ الذكاء الاصطناعي يدخل في جميع مجالات حياتنا اليومية، سواءً كان في التعليم أو الطب والهندسة والصناعة وكذلك في التجارة وفي المجال العسكري وغيرها من مجالات الحياة، مما جعل المختصين يتوقعون بأنه في المستقبل القريب لا يمكن الاستغناء عن الذكاء الاصطناعي.

وبالنسبة إلى الذكاء الاصطناعي، فقد تم اكتشافه، بصورة حقيقية، في العام ١٩٥٦م، على يد العالمين: "جون مكارثي"، و "مارفنمنيسكي"، في مؤتمر "دارتموت"، الذي تم تنظيمه في ذلك العام في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي كان بمثابة الولادة

الحقيقية للذكاء الاصطناعي، وتشمل أهدافه: التعلم، والاستدلال، والاستدراك[١].

ونظراً لأن استخدام الذكاء الاصطناعي في جلِّ مجالات الحياة، التي تمتاز بطبيعة تميزها عن غيرها من الآلات، فمنها ما يُفكِّر بصورة تشبه طريقة تفكير الإنسان، سيُغيِّر بصورة لا تدع مجال للشك المنظور الذي ينظر به الفقهاء للآلات والتطبيقات، بأنها أدوات يستخدمها مالكها أو مُشغلها للقيام بعمل ما إلى منظور آخر، وهو وجود آلات قادرة على التحرك، ثم القيام بأعمال بناء على مدخلات سابقة ويحلِّلها ويتخذ قراره بنفسه، فالذكاء الاصطناعي أحدث نقلة نوعية في كافة قطاعات ومناحي الحياة،

١- مها رمضان بطيخ، المسئولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي _ دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور لدى: المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد٩، العدد٥، ٢٠٢١م، ص١.

٢- محمد عماد فلاح عتوم، المسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بين الواقع والحاجة للتجديد: دراسة تحليلية في القانون الأردني، رسالة ماجستير، الأردن، ٢٠٢٢م، ص١.

وهو ما أثار العديد من المخاوف والإشكاليات الأخلاقية، والفلسفية، والاجتماعية، والقانونية، فعلى المستوى القانوني يُشكِّل الذكاء الاصطناعي تحديًا حقيقياً للمشرِّع والفقيه والقاضي، فيما يتعلق بمدى كفاية وقدرة القواعد والأحكام العامة في القانون المدني للتعاطي مع العديد من القضايا والمسائل التي يُثيرها الذكاء الاصطناعي، كإمكانيه المساءلة، وأساس تلك المساءلة، وطبيعة وأحكام المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني وغيرها من المسائل الشائكة، بيد أن أهم هذه المسائل هو البحث في إمكانية المساءلة وأساس تلك المساءلة، باعتبارها مسألة أوليه، ينبغي السير في أغوارها قبل التطرُّق للمسائل الأخرى، والتي لا تقلُّ عنها أهمية بطبيعة الحال.

وهذا التطور يطرح تساؤلاً هاماً حول مدى استيعاب وملائمة القواعد التقليدية في المسئولية المدنية لتعويض الأضرار التي ستولدها الآلات مستقبلاً، فالمضرور في ظل القواعد التقليدية للمسئولية المدنية، يعتمد على تأصيل تلك الآلات على أنها شيء،

تتطلب عناية خاصة لمنع وقوع الضرر منها، وتطبيق قواعد حارس الأشياء على المسئولية المدنية المترتبة على أخطاء الآلات الذكية.

إلا أن تطبيق قواعد المسئولية المدنية التقليدية_ الخطأ المفترض_ عند تكييف تلك الآلات على أنها شيء، وأن مالكها عبارة عن حارس أشياء، يمكن إذا توافرت السيطرة الفعلية للشخص الطبيعي، وهذه الحالة قائمة بالنسبة للآلات التقليدية والتي ليس لها القدرة على اتخاذ القرارات، وكذلك بالنسبة للآلات الذكية إن كانت متوقفة عن العمل، لكن لا يمكن تطبيق تلك القواعد على الآلات الذكية والتي لا يملك أحد السيطرة الفعلية الكاملة عليها؛ لامتلاكها قدرات تضاهي البشر، من حيث التفاعل والتعلم، فكيف ينظر إليها كأنها شيء تقليدي؟[١]

١- أحمد التهامي عبد النبي، التأصيل القانوني للمسئولية المدنية للآلات الذكية، بحث منشور لدى: مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٣٩، ٢٠٢٢م، ص٧٤٩.

إن تحديد طبيعة الجهة المسؤولة أمام القانون عن الأضرار التي قد يتسبب بها تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تمنحه قدرة محاكاة العقل البشري واتخاذ القرار الذاتي ثم تنفيذه على أرض الواقع، حيث أن هذه الآلة باتت قادرة على إحاقة الضرر البالغ بالإنسان والممتلكات إن هي انفلتت عن نظام برمجتها وتشغيلها الآمن، وقد وقف فقهاء القانون موقف الحيرة والتردد إزاء هذا الموضوع، ما قد أوجد إشكالية عميقة تتمثل في تحديد طبيعة الشخص المسؤول عن أفعال هذه الأنظمة، فما زال الفقه التقليدي يكيف المسؤول عن هذه الأنظمة بوصف حارس الأشياء الميكانيكية الخطرة مع افتراض الخطأ، وهناك جانب من الفقه نادى بضرورة منح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية رقمية وذلك كوسيلة لتحديد مسئوليتها وتعويض المضرورين من الاضرار التي تسببها، فهل منح الشخصية القانونية لهذه الأنظمة وسيلة فعالة في قيام المسئولية المدنية وتعويض المتضررين منها؟.

ثانياً: أهميَّة البحث:-

تكمُن أهمية البحث، والتي دفعت الباحث إلى اختيار موضوع الرسالة، في الآتي:

فمن ناحية أولى، زيادة حالات الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي بوجهٍ عام، مما أدى إلى حدوث أثار سلبية على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحيةٍ ثانية، أن الثورة الرقمية قد مكنَّت من استبدال عضلاتنا بالآلات، فأن الثورة الرقمية تتَّجه نحو تعويض أدمغتنا بالذكاء الاصطناعي، بحيث يُحوِّل العالم الذي نعيش فيه بغزو الآلات الذكية، وخوارزميات التعلُّم الآلي والشبكات العصبية حياتنا اليومية، بما في ذلك بيئتنا الاجتماعية، فأصبح من الضروري عندئذٍ النظر في الكيفية التي أثَّرت بها هذه الثورة الرقمية جذريًا على الأُسس القانونية.

ومن ناحيةٍ ثالثة، تكمُن أهمية هذه الدراسة في ضرورة البحث عن مسئول يتحمل ما ينشأ عن أنظمة الذكاء الاصطناعي من

ضرر، وهذا ما تقتضيه العدالة الكونية قبل العدالة القانونية، إذا لابد أن يخضع لكل من تسبب لضرر للغير بالتعويض.

كما تكمُن أهمية هذه الدراسة، أنها محاولة مِنّا لإثراء المكتبة العربية أولاً، ثم المكتبة الليبية، وذلك لنقص المؤلفات فيما يخصُّ عنوان الرسالة، كما أن المشرع الليبي لم يطور قوانينه، بما يتفق مع الواقع المتمثِّل في ظهور الذكاء الاصطناعي، مما يخلق فراغًا قانونيًا في قيام المسئولية الناتجة، في حال ما نجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي أضرار بالأفراد، وبهذه الدراسة نكون قد ساهمنا في سدِّ هذا الفراغ القانوني.

ثالثاً: مُشكلة البحث:-

يُثير موضوع الدراسة في مدى إمكانية مساءلة أنظمة الذكاء الاصطناعي وأساس تلك المساءلة؟ ويتفرَّع عن هذا التساؤل، تساؤلات عدَّة من أبرزها:

١- هل سيؤدي فرض المشرع الأوروبي لنظام مسئولية المشغل عن الأضرار التي قد تتسبَّب بها أنظمة الذكاء

الاصطناعي وفقًا لقواعد المسئولية المدنية إلى التأثير على جدوى القانون برمته في المستقبل؟

٢- هل يستدعي الامر إلى تبني قواعد قانونية جديدة لمعالجة كيفية تعويض الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي؟

٣- وهل نحن أمام أمر خارج عن المعتاد، يستدعي من المشرع خلق فئة قانونية جديدة إلى جانب الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري؟ وهل من شأن منح الشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي التأثير على حياة البشر؟

رابعاً: منهج البحث:-

يعتمد الباحث على المنهج التحليلي والمقارن، وأحيانًا لابد من الأخذ بالمنهج الوصفي في كثير من مواطن البحث، حتى يتمكَّن الباحث من عرض الدراسة بشكلٍ أكثر وضوح، وبالتالي الوصول لإيجاد الإجابة عن كل تساؤلات التي تطرحها الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الأنظمة القانونية المنظمة لطبيعة المسئولية

المدنية والتعرف على مدى كفاية هذه القواعد وقدرتها على تغطية المشكلات القانونية الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التطرق لأحكام القضاء في نطاق المسئولية المدنية، واستقراء هذه الأحكام وتحليلها وتفسيرها، بغية الوصول لتحقيق الهدف من الدراسة.

خامساً: خطّة البحث:-

المبحث الأول: الشخصية القانونية كأساس للمسئولية المدنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الاتجاه المعارض للاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

الخاتمة: وتتضمن عددًا من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الشخصية القانونية كأساس للمسئولية المدنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

تمهيدٌ وتقسيمٌ:

تُعد فكرة منح أنظمة الذكاء الاصطناعي (الشخصية القانونية) من الموضوعات الشائعة والشائكة التي أثارت نقاشات طويلة في الوسط الفقهي الغربي والعربي والتشريعي متمثلاً بالاتحاد الأوروبي، دارت في غالبيتها حول إيجابيات وسلبيات هذا المنح، وهل ينبغي على الأنظمة القانونية الالتزام بذلك أم لا؟ حيث تقوم هذه الفكرة، كأحد أكثر البدائل ابتكارًا في مواجهة المسئولية المدنية عن أضرار هذه الأنظمة الذكية، على إنشاء نظام جديد لهذه الأنظمة ألا وهو الاعتراف لها بـ (شخصية قانونية إلكترونية) على

غرار (الشخصية القانونية) الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين[١].

إن التساؤل الذي يطرح نفسه هو هل من الممكن أصلاً أن تكتسب أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الرقمية؛ باعتبارها كيانًا ماديًا مستقلاً، معتمد على برامج وخوارزميات ذكية؟ هذا التساؤل كان محلاً للعديد من النقاشات، خاصة بعد تدخل المشرع الأوروبي عام ٢٠١٧م لتنظيم أحكام الذكاء الاصطناعي المستقل، وعلى رأسها الروبوت الذكي من خلال عدة توصيات؛ بغرض سد الفراغ التشريعي في العديد من المسائل القانونية التي أثارها استخدام الذكاء الاصطناعي.

واذا كان منح الروبوت الذكي (الشخصية القانونية) قد يراها البعض في الوقت الحالي شكلاً من أشكال الترف القانوني غير

١- انظر ذات المعنى: محمد عماد فلاح عتوم، المسئولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بين الواقع والحاجة للتجديد، المرجع السابق، ص٨ وما بعدها.

المبرر، مشيرًا إلى أن القواعد العامة في القانون المدني الناظمة للمسئولية عن فعل الأشياء كفيلة بتقرير المسئولية عن الأضرار التي يلحقها الروبوت بالغير، فإن الجدل القانوني القائم الآن بين الأوساط القانونية الفقهية والتشريعية على السواء، قد أثير في وقت سابق حول منح الشخصية القانونية للشخص الاعتباري المعنوي، ليجد المشرع بعد حين نفسه أمام واقع لا مفر منه، تمثل في فراغ تشريعي في مسائل قانونية عديدة، دفعت به إلى تبني هذه الشخصية القانونية، والتأكيد بأن الشخصية القانونية هي إقرار قانوني وليس ابتكار قانوني[١].

ففي فبراير ٢٠١٧م، صوت البرلمان الأوروبي لصالح قرار يطلب فيه من مفوضية بروكسل تقديم مقترح لتوجيه بشأن قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوتات، ودعا على وجه الخصوص إلى

١- عمر محمد شرقي، أساس المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار "الروبوتات الذكية" دراسة تحليلية مقارنة، جامعة التكنولوجيا، العراق، ٢٠٢٣م، ص٨١٧.

(إنشاء شخصية قانونية خاصة بالروبوتات)، بحيث يمكن اعتبار الروبوتات المستقلة الأكثر تطورًا على الأقل أشخاصًا إلكترونيين مسؤولين، ويتم منح تلك الشخصية الإلكترونية لأي روبوت يتخذ قرارًا مستقلاً أو يتفاعل بشكل مستقل مع أطراف ثالثة[١].

ولكن كيف سيمنح المشرع الأوروبي الشخصية القانونية لآلة تدير ذاتها دون الرجوع لإدارة بشرية؟

الحقيقة أن القواعد المنظمة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لا تعتمد على نفس القواعد القانونية العامة التي تحكم تصرفات وأفعال البشر، خاصة أننا نعيش الآن مرحلة انتقالية في تمكين الروبوتات، فهي لن تبقى رهن إرادة مالكها من البشر في المستقبل، وقد اختصرت قواعد الاتحاد الأوروبي هذه الوضعية عندما نصت على ابتكار: (منزلة قانونية خاصة للروبوتات) وذلك على المدى البعيد؛

2- Olivier vix, Rencontre du troisieme type: le robot intelligent, Labase_ lextenso, Defrenois, n24, 2018, p37. .

حين تبلغ قدرة الروبوتات المتطورة المستقلة ذاتيًا درجة الأشخاص الإلكترونين الذين يمكن أن تلقي عليهم مسئولية التعويض عن الأضرار المتأتية من نشاطهم، ويبدوا أن هذا الخيال العلمي قد تحول في يومنا هذا إلى المستقبل القريب، ما سيؤدي إلى تطبيق إشكالي للقانون قريبًا، وحينئذ ستؤول الصورة الحالية للقانون إلى التاريخ[١].

وهذا التوجه الأوروبي خلق حالة من الجدل والنقاش بين المؤيدين والمعارضين لمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الرقمية، وذلك بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الاتجاه المعارض للاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

١- همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت، =

المطلب الأول

الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

لقد أكدت قواعد القانون المدني الأوروبية على أن الإطار القانوني الحالي سوف لن يكون كافيًا لمواجهة المسئولية عن الأضرار التي قد تتسبب بها الأجيال الجديدة من أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ حيث سيتم تزويدها بقدرات تكيف وتعلم فائقة التقنية، ما سيولد تقلبات في سلوكها، وستجعلها في حالة انفلات تام عن السيطرة البشرية التقليدية، ما يوجب تقييدها عبر فرض أمور (ممنوعة على الروبوت) كما رأى الفقه الفرنسي، وهذا ما قد يؤدي إلى قيام حالة متناقضة في تعامل البشر مع الروبوتات؛ حيث ستنتقل الآلة الذكية من اقتصار وجودها على تقديم المساعدة للإنسان سخرة دون مقابل، إلى الحق بالوجود القانوني والمساهمة

=

المرجع السابق، ص١٢.

في المجتمع بالاشتراك مع الإنسان، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحقيق أضرار مادية أو جسدية بالبشر كما أشار الفقه الكندي، وقد تمتد الأضرار إلى ميزانية الدولة بأكملها[١].

فمنذ نشوء فكرة الذكاء الاصطناعي، والبدء في التوسع فيه، واضفاء بعض القدرات عليه، بغرض فهم الآليَّة التي يفكر بها الإنسان، والوصول لدرجه من الذكاء تساوي وتوازي ذكاءه، مما قد يؤدي إلى خلق بيئة الذكاء الصناعي ذات الذكاء الفائق، لها درجه عالية من الاستقلالية، وقادرة على التعلم العميق مما حدا بعض الفقهاء للقول: ما يفيد بأن وصول أنظمة الذكاء الاصطناعي لدرجة عالية من الاستقلالية سيؤدي حتمًا وبالضرورة لنشوء شخصية قانونيه رقمية تحذو شخصية الإنسان، فتنافسه في كل شيء، وقد تتفوق في ذكائه على ذكاء الإنسان، وأن تواجد هذه الشخصية

١- همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية" النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل)، المرجع السابق، ص١٣.

أصبح واقع لا مفر منه[١]، وذلك كونها الوسيلة الوحيدة لكبح الأضرار الناشئة عن هذه الأنظمة، ولهذا الجانب من الفقه حجج يستند عليها فيما يدعو له، وهي كالآتي:

الحجة الأولى: الاستقلال الذاتي لأنظمة الذكاء الاصطناعي القوي:

إن السمات والخصائص التي تتمتع بها الأنظمة الذكية كالاستقلالية في اتخاذ القرار من دون تدخل بشري، والقدرة على التعلم العميق، تمكنها من تحمل المسئولية عن الأضرار المتأتية من نشاطها؛ ومن ثم سيكون من غير المُنصِف إلقاء عبء هذه المسئولية على مُصمِّمي أو مُصنِّعي أو مُشغِّلي هذه الأنظمة[٢].

١- محمد عماد فلاح عتوم، المسئولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بين الواقع والحاجة للتجديد، المرجع السابق، ص١٢.

٢- عمر محمد شرقي، أساس المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار "الروبوتات الذكية"، المرجع السابق، ص٨١٨.

فالقدرة والاستقلالية التي يتمتع بها الذكاء تبرر بطبيعة الحال منحه الشخصية القانونية الرقمية، ومن ثم مساءلته عن الأضرار التي تصيب الغير[١].

لذلك، ذهب جانب من أنصار هذا التيار للقول أن أساس الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي يكمُن في الاستقلالية التي يتمتع بها، وحرية اتخاذ القرارات التي يمكنه اتخاذها، ومن ثم فإن تلك الاستقلالية قادرة على تبرير تطبيق قواعد قريبة من تلك الخاصة بالبشر، ومشبعة بمراجع أخلاقية وثقافية،

٣- عمرو طه بدوي محمد، النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام (الإمارات العربية المتحدة كنموذج)، دراسة تحليلية مقارنة لقواعد القانون المدني للروبوتات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠١٧ ومشروع ميثاق اخلاقيات الروبوت الكوري، بحث منشور لدى: مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، المجلد٧، ٢٠٢١م، ص٦٩.

فعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي مبرمج مسبقًا ويعمل وفق الخوارزميات التي تمثل قواعد تشغيله، بيد أنه في كثير من الحالات يقرر وحده كيف سيتعامل مع مشكلة معينة، وفقًا لبيانات ومعلومات لم يغذ بها، فعلى سبيل المثال عندما يقترح موقع "Amazone" على شخص شراء منتج معين، فإن الخوارزميات سوف تطرح هذا الاقتراح إما على أساس طلبات الشراء السابقة التي تم إجراؤها فقط على هذا الموقع، أو بناءً على العديد من ملفات تعريف الارتباط التي تحتوي على معلومات تم تجميعها بناءً على اهتمامات الشخص البحثية خارج هذا الموقع، كما يمكن للروبوت الطبي اتخاذ قرار بشأن وصف الدواء للمريض بناءً على البيانات التي جمعها بواسطة أجهزة استشعار لحرارة المريض وقياس نبضات قلبه[١].

١- محمود حسن السحلي، أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل: قوالب تقليدية أم رؤية جديدة، المرجع السابق، ص١٢٠.

ومن جانب آخر أن التقسيم القانوني لمسببات الضرر هو نوعان: الأول سلبي، لا يتدخل في إحداث الضرر إلا بتفاعل سبب آخر معه، كشجرة اقتلعتها عاصفة وألقت بها على سيارة واقفة على قارعة الطريق فدمرتها، فدور الشجرة هنا دور سلبي محض لأنها وحدها وبعيدة عن الرياح لم تكن قادرة على إحداث الضرر، والثاني إيجابي: قادر على إحداث الضرر من تلقاء نفسه دون تدخل أي عامل آخر معه، فالعامل السلبي، إذن لا يتدخل في إحداث الضرر إلا بسبب أو بواسطة محفز خارجي، بخلاف العامل الإيجابي الذي يمكنه بحركة ذاتية، أن يحدث الضرر دون الاعتماد على أي عامل أجنبي عنه، والحقيقة أن معيار تصنيف مسببات الضرر بين الإيجابية والسلبية لا يعتمد على حالة السكون والحركة، وإنما يعتمد على القدرة على توقع السلوك أو الفعل، ووفقًا لهذا المنطق ونظرًا لأن الاستقلال وعدم التوقع من سمات أنظمة الذكاء الاصطناعي فيمكن تصنيفه ضمن المسببات الإيجابية للضرر، والتي تستوجب

الشخصية القانونية ليتم مساءلتها عما تتسبب فيه من أضرار للغير[١].

الحجة الثانية: منح الشخصية القانونية يعني إمكانية المساءلة ومن ثم تعويض المضرورين:

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن إنشاء شخصية قانونية رقمية لهذه الأنظمة يسعى لتحقيق هدف مرموق يتماشى مع العدالة القانونية، ألا وهي كل من تسبب بضرر يلزم مرتكبه بالتعويض، فالاعتراف بالشخصية القانونية يتمثل في حماية الذكاء الاصطناعي ذاته وحماية الإنسان في ذات الوقت.

فقد اقترح البرلمان الأوروبي في القانون المدني المتعلق بالروبوتات الصادر سنة ٢٠١٧م وضع بعض الضوابط لحماية

١- مصطفى أبو مندور موسى عيسى، مدى كفاية القواعد العامة للمسئولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي، المرجع سابق ص٢٣٨.

=

الآخرين من أضرار الروبوتات، بحيث يكون لكل آلة منها شخصية إلكترونية تحمل تسلسلاً رقميًا يتضمن الاسم واللقب والرقم التعريفي، بالإضافة لما يمكن تسميته بـ (العلبة السوداء)، والتي تتضمن كامل المعلومات المتعلقة بالنظام الذكي وشهادة تأمين في حالة تعرض الروبوت لأي ضرر يمكن معالجته، كما أكد على ضرورة إنشاء صندوق تأميني لمعالجة الأضرار التي يمكن أن تقع نتيجة النشاط القانوني، بهدف تعويض المضرور عند مساءلته للنظام الذكي.

نستنتج من هذا الاقتراح للاتحاد الأوروبي، بأن إكساب أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الرقمية يتمثل في أمرين:

١. ضرورة تمتع أنظمة الذكاء بذمة مستقلة.

=

٢. نقل عبء المسئولية القانونية على عاتق الذكاء الاصطناعي كونه المسئول الحقيقي[١].

الحجة الثالثة: مبدأ الملائمة والضرورة في الاعتراف بالشخصية القانونية والرقمية:

إن اعتبار الفقه التقليدي أنظمة الذكاء الاصطناعي من الأشياء وليس من الأشخاص، ورتبوا على ذلك عدم إمكانية مساءلته مدنيًا، لأنه لا يمكن أن يسأل شيء وإنما يسأل الشخص، غير أن التشريعات المعاصرة كانت لها وجهة نظر مغايرة حيث وضعت نظمًا قانونية حديثة للأنظمة الذكية؛ لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن توجهات الاتحاد الأوروبي تمنح له شخصية قانونية محدودة، إضافة لذلك يرجع السبب الرئيسي للاعتراف بالشخصية القانونية هو مدى الحاجة

١- محمود حسن السحلي، أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل: قوالب تقليدية أم رؤية جديدة، المرجع السابق، ص١٢٤.

القانونية والواقعية لها، حيث إنه مع التطور السريع والمتلاحق لأنظمة الذكاء الاصطناعي ودخولها في جل مجالات الحياة وتمتعها بدرجة من الوعي وقدرتها على التصرف باستقلال مما قد يرتب على تصرفاتها أفعال تمثل انتهاك للقانون وأضرار بالغير، وعليه فأن الحاجة والواقع والفراغ القانوني هو الذي يدعوا للاعتراف بشخصية قانونية رقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، فإن الحاجة القانونية هي التي دفعت بعض المشرعين لاسيما المشرع الفرنسي سنة ٢٠١٥م لمنح شخصية قانونية للحيوان، وبتالي أصبح المعيار لمنح الشخصية القانونية هي الحاجة لذلك قانونًا[١].

الحجة الرابعة: قياس الشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي على الشخصية الاعتبارية:

١- محمود سلامة الشريف، المسئولية الجنائية للإنسالة، بحث منشور لدى: المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، المجلد٣، ٢٠٢٠م، ص١١.

إن الاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء يتم بالقياس على الشخصية الممنوحة للأشخاص الاعتبارية (المعنوية) كالمؤسسات والشركات والجمعيات والهيئات[١].

إن الحاجة العملية هي التي دعت لمنح هذه الأنظمة الشخصية القانونية، نظرًا لتوافر ذات الأسباب والضرورات العملية بحق أنظمه الذكاء الاصطناعي، والتي تتمثل في إمكانيه مساءلتها في ذمتها المالية الخاصة وضرورة وجود ممثل قانوني لها، والسماح بمقاضاتها، وغيرها من الضرورات العملية، فكما أن الشخصية الاعتبارية مجاز قانوني مقبول دعت إليه الضرورات السابقة وغيرها، فمن المتصور أن تكون الشخصية القانونية الرقمية لأنظمة

٢- عمر محمد شرقي، أساس المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار "الروبوتات الذكية"، المرجع السابق، ص٨١٩.

الذكاء الاصطناعي هي الأخرى مجاز قانوني مقبول، لتوافر ذات الضرورات العملية، وحتى يتسنى لها القيام بالمهام المنوط بها[١].

الحجة الخامسة: إن منح الشخصية القانونية الرقمية لا يمس بحقوق الإنسان:

طالما أن الروبوتات لها الحق في عدم التدمير وفقًا لميثاق أخلاقيات الروبوت الكوري لسنة ٢٠٠٧م بشأن تحديد المبادئ التوجيهية الأخلاقية لدور ووظائف الروبوت[٢]، وأنها لا تكتسب صفة الأشخاص الطبيعية مطلقًا لأنها ذات طبيعة خاصة مختلفة عن طبيعة الإنسان؛ عليه فإن الحقوق التي يُعترف بها للروبوت هي حقوق قانونية وليست حقوق طبيعية أو ما تعرف

٣- Alain Bensoussan, La personne robot, Recueil Dalloz 2017, p2044.

١- سوجول كافيتي، "قانون الروبوت"، مقال منشور في مجلة معهد دبي القضائي، إمارة دبي، دولة الامارات العربية المتحدة، العدد ٢١، ابريل٢٠١٥م، ص٣٣.

بحقوق الإنسان، حيث أن الهدف من منح الشخصية القانونية الرقمية ليس لأجل منحها حقوقًا بل لغاية قانونية محددة هي تعويض المضرورين من خلال منحها هذه الشخصية وذلك عن طريق التأمين عليها[١].

وبناءً على ذلك، فإن الأسباب المتقدمة وغيرها، هي ما دفعت بعض الدول للاعتراف بالشخصية القانونية على نحو مَّا بالنسبة لبعض الروبوتات الذكية المستقلة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما فعل المشرع السعودي بمنح الجنسية للروبوت (صوفيا) عام ٢٠١٧م، غير أن الأسباب والحجج المتقدمة لم تكن محل قبول جانب كبير من الفقه، والذي رفض وبقوة الاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي القوي المستقل، وهو ما سنناقشه في المطلب الثاني:

٢- عمر محمد شرقي، أساس المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار "الروبوتات الذكية"، المرجع السابق، ص٨١٧.

المطلب الثاني

الاتجاه المعارض للاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن احترام المشرع الأوروبي لمكانة الروبوت يكمُن سببه في أن القصور والنقص هو في الصناعة التكنولوجية وفي الفلسفة القانونية البشرية الحاكمة لها، وليس في كينونة الروبوت ذاتها، حيث إن ظروف هندسة الذكاء الاصطناعي لم تتطور إلى درجة تصنيع وبرمجة روبوت ذو كفاءة أهلية بشرية تامة، كما أن المنطق القانوني الحالي عاجز عن استيعاب أو حتى قبول الاعتراف بالروبوت كشخص إلكتروني قانوني، والحقيقة حتى إن سلمنا جدلاً بوصول مستوى صناعة الروبوتات إلى درجة إنتاج روبوت قادر على اتخاذ القرارات بشكلٍ مستقل ذاتيا وبمستوى تفكير المنطق البشري، ثم التكيف مع

محيطه، والتعامل بإدراك حسِّي وعاطفي مع مستجدات حياته[١]، فماذا سينتج عن منحه المنزلة القانونية الخاصة التي وعدته إياها قواعد الاتحاد الأوروبي من مخاطر قانونيه؟

في الواقع، أن هذا تساؤل عميق ومحرج في آن معًا، فيظهر عمقه من أن القبول بوجود أشخاص إلكترونيين فيما بيننا هو أمر لم تتداركه مطلقًا فلسفة القانون في كامل المنظومة التشريعية من الدستور إلى القوانين، طالما أن المشرع التقليدي ما يزال ينظر إلى أي شيء تكنولوجي مهما بلغ تطوره بنظره إلى شيء، فلم يدر في خلد الأجيال السابقة وصول الإنسان الآلي من قصص الخيال العلمي إلى الواقع، ولذلك فإن مجرد الحديث عن الشخصية الرقمية له عبث قانوني وطرح باطل وفقًا للبيئة التشريعية الحالية، ومن جهة أخرى فإن التساؤل عن المخاطر القانونية لولادة

١- انظر ذات المعنى: محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث منشور لدى: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١م، ص٢١٣.

الشخص الإلكتروني هو تساؤل محرج، لأن السماح بتطبيق فكرة الشخصية القانونية الرقمية يحتاج إلى تعديل جذري في متن وروح النص التشريعي، وهو ما سيؤدي إلى منح الأهلية للروبوت فائق التطور، وتمكينهم ذمة مالية خاصة به، ثم إلزامه بالتعويض المدني وفرض العقوبة الجزائية عليه شخصيًا، فهل هذا يتناسب مع المنطق والواقع؟[١].

ولهذا الاتجاه مجموعة من الأسانيد التي يحتج بها في معارضته الشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، أهمها:

الحجة الأولى: الاعتبار الديني:

إن الإنسان هو المخلوق الذي كرَّمه الله، وجعله من المستخلفين في الأرض لإعمارها، وميزه عن جميع المخلوقات بالعقل، والقدرة على التفكير، وجعل كل ما في الوجود لخدمته،

١- همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل)، المرجع السابق، ص١٤.

وهناك العديد من الأدلة في القران على ذلك، منها، قوله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) [١] .

أخبرنا الله، أنه خلق كل شيء في هذا الكون، ثم أخبرنا عمن خلقه؛ لعمارة الأرض، فأتت هذه الأية وفيها بلاغ إن الله _سبحانه وتعالى_ يعلم الملائكة بخلق هذا المخلوق الجديد – الإنسان –، إذ أن الله جل وعلا لم يكن يستشير الملائكة بخلق الإنسان، بل يعلمهم بخلق مخلوق جديد، ولقد كرمنا بني أدم إذ أن الله جل وعلا خلقه بيده، إن كل ما في الوجود أوجده الله لخدمه الإنسان، وجعله الله مميزًا عما سواه من المخلوقات، إذ ميَّزه الله بالعقل والقدرة على التفكير واستخلفه في الأرض، وسخر كل ما في الوجود لخدمته، وجعله وغيره من المخلوقات مكلفين بالعبادة وخصه وحده بمهمة إعمار الأرض، فكيف سيكون من يصنعه الإنسان له

٢– الآية (٣٠) سورة البقرة.

مكانة تساوي الإنسان أو تزيد عليه، فالأمر لا يستوي الاعتقاد به في المنطق العقلي فما يخلقه الله لن يتساوى مع ما يصنعه البشر[١].

الحجة الثانية: رفض المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي الاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي:

يؤكد أنصار التيار الرافض للاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي في ٣١ مايو ٢٠١٧م عارض وبشدة، الاعتراف بالشخصية الرقمية، بسبب الخطر الأخلاقي غير المقبول الكامن في مثل هذا الاعتراف، وذلك لاعتقاده وبحق أن الذكاء الاصطناعي غير مستقل بشكل حقيقي وكامل عن الإنسان المسؤول عنه كما أن هذا الاستقلال الكامل يتطلب تجاوز مرحلة

١- محمد عماد فلاح عتوم، المسئولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بين الواقع والحاجة للتجديد، المرجع السابق، ص١٣

"الذكاء الاصطناعي" إلى مرحلة "الإدراك الاصطناعي" شأنه شأن الإنسان العاقل كامل الأهلية، وهو ما لا يتوافر له حتى الان [١].

الحجة الثالثة: في منح الشخصية الرقمية مجال لتنصل من المسئولية المدنية:

ردًا على الحجة القائلة بأن في منح الشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي هو الهدف منها تعويض المضرورين عما قد تتسبب فيه هذه الأنظمة من أضرار للغير، ونحن نقول بأن نقل عبء المسئولية لمُصممِّي أو مُصنِّعي أو مُشغِّلي الأنظمة الذكية إلى الأخيرة ذاتها وذلك لتمتعها بدرجة عالية من الاستقلالية والتفكير والتعلم الذاتي، سيفتح الباب على مصرعيه أمام هؤلاء الأشخاص للتخلص من المسئولية[٢].

٢- محمود حسن السحلي، أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل: قوالب تقليدية أم رؤية جديدة، المرجع السابق، ص١٣٣.

١- عمر محمد شرقي، أساس المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار "الروبوتات الذكية"، المرجع السابق، ص٨٢٣.

الحجة الرابعة: ارتباط الشخصية القانونية بالإدراك والتمييز:

يعتقد أنصار هذا الفريق وبحق أنه من غير الممكن منح الشخصية القانونية لكيان جامد غير حي وغير مدرك، لأن العبرة في منح الشخصية القانونية، وبشكل أدق، الجانب المتعلق بأهليه الأداء مرتبط بمدى الإدراك والتمييز وليس بدرجة الذكاء أو القدرة على التفكير، وفي ظل غياب التمييز والإدراك بحق أنظمه الذكاء الاصطناعي فلا يتصور نسبة الخطأ إليها، حيث يظل الإنسان في جميع الأحوال المصدر الحقيقي ولو بشكلٍ غير مباشر لخطأ الذكاء الاصطناعي، ذلك أن الذكاء وأيًا كان شكله يقوم بمهامه ويتخذ قراراته في ضوء الخوارزميات التي تمت تغذيته بها من قبل الإنسان، ومن ثم تجب مسائلة ذلك الإنسان سواءً كان مُصنِّعا أو مُبرمجًا أو مُطورًا أو مستخدِمًا أو مالكًا[١].

٢- محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة، الشخصية والمسئولية، دراسة تأصيلية مقارنة، قراءة في القواعد الأوروبية =

الحجة الخامسة: عدم صلاحية قياس الاعتراف بالشخصية القانونية الرقمية على الاعتراف بالشخصية الاعتبارية:

يرى هذا الجانب من الفقه بأن الشخصية الاعتبارية انبثقت عن حاجة اجتماعية، تمثلت في محدودية قوة الإنسان، وفناءه بانتهاء عمره، إذ أن أهم ما تعتمد عليه الشخصية الاعتبارية وجود النشاط الجماعي، والرغبة في إدماج إرادة واحدة معبرة بذاتها عن إرادة العموم، وبالتالي في ضوء غاية مبرمجي أنظمة الذكاء الاصطناعي يحاكي فعلياً قدرات الإنسان، فإن ذلك سيبعد أنظمة الذكاء عن واقع الشخص المعنوي، فبعض أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات استقلالية في اتخاذ القرار، لذا فإن الاعتراف لها بالشخصية القانونية سيجعل إرادتها التي افترضها المشرع غير منضبطة؛ لأنه قد يستخدم قدرته على التعلم ضد البشر طالما ستستحدث له ذمة مالية بناءً على الاعتراف له بالشخصية الرقمية،

=

للقانون المدني للإنسالة لعام ٢٠١٧، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد٤، ٢٠١٨م، ص٢٤.

فسيهدف لخلق ذمة مالية تخصه يراعي مصالحه الخاصة على مصالح المالكين له[١].

كما يرى هذا الجانب، بأنه لا يوجد ممثل قانوني (روبوت طبيعي) يمثل الروبوت الذكي، كما هو الحال في تمثيل الشخص الطبيعي للشخص الاعتباري[٢]. كما أن الشخص الاعتباري (فكرة مجردة) في حقيقة الأمر، ولا يتمتع بأي استقلال في مواجهة مؤسسيه، على عكس الذكاء الاصطناعي فهو ليس فكرة مجردة،

١- محمد عماد فلاح عتوم، المسئولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي بين الواقع والحاجة للتجديد، المرجع السابق، ص١٧.

٢- عبد الرزاق وهبة سيد، المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، بحث منشور لدى: مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد٤٣، ٢٠٢٠م، ص٨؛ عمرو طه بدوي محمد، النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص٩٠.

بل هو تشخيص قانوني، وقد يكون له كيان مادي ملموس ويتمتع بقدرة من الاستقلالية في مواجهة مشغليه[١].

ويبدوا لنا ويبدوا لنا من خلال استعراض الحجج والأسانيد التي ساقها أنصار كل اتجاه، وعلى الرغم من وجاهتها ووضوحها، إن القول بمدى تمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بشخصية قانونية من عدمه، يتعين معه بطبيعة الحال النظر إلى العواقب والنتائج القانونية المترتبة على الاعتراف لهذا النوع من الأنظمة التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية واتخاذ القرارات ومن دون تدخل بشري والتعلم العميق، وما يترتب على ذلك من آثار، دون أن يؤثر ذلك على تحجيم الابتكار العلمي هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن الغاية من منح الأنظمة الذكية الشخصية القانونية ليست لمنحها الحقوق اللصيقة بالأشخاص الطبيعية أو ما تعرف بحقوق الإنسان؛ حيث إن الأنظمة الذكية هي في نهاية الأمر آلة ولا يمكن بطبيعة

١- محمد عبد اللطيف، المسئولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، المرجع السابق، ص١٣٧.

الحال عدُّه إنسانًا، ولكن الغاية من منح الشخصية القانونية هو إنشاء مفهوم جديد للشخص مع بيان وضعه القانوني الخاص وما يثبت له من حقوق وما يترتب عليه من التزامات، وهو أمر ليس باليسير بل يحتاج إلى أطر قانونية قوية وحقيقية وجادة لتحديد المسئولية بشكل واضح.

الخاتـمة

وبهذا تنتهي دراستنا بفضل الله وتوفيقه..

وهي تنتهي _ كما بدأت_ إلى هدف وهو كفالة حقوق مضروري أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحصول على التعويض المناسب الجابر لما أصابهم من ضرر، وذلك من خلال الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة التي تمخضت عنها، والمتعلقة بدراسة نظام قانوني يمكن الاعتماد عليه لجبر الأضرار الناشئة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، وقد توصلنا لجملة من النتائج ومجموعة من التوصيات نوردها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- إن قواعد المسئولية المدنية التقليدية، لم تعد قادرة في وقتنا الحالي على استيعاب كافة مظاهر الأضرار التي فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي، مما دفع المشرع الأوروبي

لتوصية بمنح الشخصية القانونية الرقمية لأنظمة الذكاء الاصطناعي مستقبلاً.

- صحيح بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن لم تصل بعد لدرجة عالية من الاستقلال التام عن البشر، إلا أن إمكانية ذلك منطقية جداً إن استمر تطويرها على الاستقلال التام والتكييف دون الرجوع لمُشغِّلها، وبتالي فأن منحها الشخصية القانونية الرقمية أمر لا مفر منه، حيث ان ذلك ضرورة يفرضها الواقع.
- إن الغاية من منح الأنظمة الذكية الشخصية القانونية ليست لمنحها الحقوق اللصيقة بالأشخاص الطبيعية أو ما تعرف بحقوق الإنسان؛ إنما الغاية هو إنشاء مفهوم جديد للشخص مع بيان وضعه القانوني الخاص وما يثبت له من حقوق وما يترتب عليه من التزامات، وهو أمر ليس باليسير بل يحتاج إلى أطر قانونية قوية وحقيقية وجادة لتحديد المسئولية بشكل واضح.
- لا يوجد في المنظومة التشريعية الليبية ولا المصرية أي نص يشير إلى اعتبار مخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي

سبب من أسباب الإعفاء من المسئولية المدنية عن أضرار المنتجات التقنية الذكية الحديثة.

ثانياً: التوصيات:-

بناءً على ما تم عرضه في الدراسة، وعلى أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، فقد توصل الباحث إلى عدد من التوصيات، نذكر منها ما يأتي:-

- ضرورة اعتراف المشرعين المصري والليبي بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.
- تقرير المسئولية الموضوعية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي وذلك بجوار المسئولية المدنية بشقيها العقدي والتقصيري.